تكريم ذوي الاحتياجات الخاصة الخريجين في مجال البرمجة والتمديدات الكهربائية واللحام بتعز

■ تعز/ نعائم خالد:

كرمت أمس أكاديمية السعيد - إحدى شركات هائل سعيد - 93 متخرجاً من دفعة الإرادة والأمل في قاعة المرحوم الحاج هائل سعيد بجامعة السعيد في تعز

وفي الاحتفال الذي تخلله العديد من الفقرات الإبداعية و مسرحيات لذوي الاحتياجات الخاصة تتحدث عن المعانات التي يعيشها المعاق من إهمال حقه بالتوظيف أو اخذ علاجه اللازم والتعامل وغيرها من ممارسات تهدر حقه في الحياة أشار عبدالله عبده سعيدالأمين العام للجمعية الخيرية لهائل سعيد إلى أهمية تفاعل المجتمع في دعم والوقوف مع فئة ذوي الاحتياجات الخاصة وإعطائهم فرصة لفرض وجودهم في الوظائف العامة والخاصة وخصوصا انهم يتخرجون من العديد من المدارس ويحصدون درجات عالية في الدبلومات المهنية وهناك من تخرج من الجامعات بدرجة بكالوريوس واثبتوا كفاءتهم .. منوها إلى إن أكاديمية السعيد بذلت جهداً مضاعفاً في تدريب فئة ذوي الاحتياجات الخاصة وهذا يثبت بان الأكاديمية دائما تقبل التحدي والتطوير في التعليم لكل الفئات المجتمعية ..

وبدوره لفت عميد الكلية جميل القدسي إلى دور مجموعة هائل سعيد في تدريب العمالة الوطنية على أسس علمية حديثة لتحل محل العمالة الأجنبية في سوق العمل المحلية وقال : نحتفل بتأهيل الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة في تخصص البرمجة لعدد 11 متدرباً ومتدربة وتمديدات كهربائية ولحام لعدد 24 وكذا نحتفل مع طلاب الأكاديمية في تخصص الهيدروليك لعدد10متدربين والميكاترونيك 20 متدرباً وديكور وزخرفة 6 متدربين والمعمار متدرب وهذا فخر للأكاديمية في هذا العام والتي تتبنى كل عام الجديد من التخصصات.

مدرسة التفوق النموذجية تكرم طلابها بمناسبة إنهاء العام الدراسي 2012 / 2013م

■ عدن / عادل خدشي:

أقيم صباح أمس الثلاثاء في قاعة عدن مول الكبرى بكريتر حفل تكريم لـ(200) طالب وطالبة من مختلف صفوف في التعليم الأساسي لمدرسة التفوق النموذجية.

وفي الحفل الذي بدئ بآيات عطرة من الذكر الحكيم ألقى مدير مدرسة التفوق النموذجية الأخ محمد علي هزاع كلمة قال فيها:

«اليوم تطوى صفحة أخرى من صفحات حياتنا التربوية والتعليمية كانت حافلة بالعطاء والتفوق، وما كانت لتسطر إلا بجهودٍ مخلصةٍ ومعطاءةٍ لفرسان الميدان التربوي والتعليمي الأشاوس».

وأضاف: ولا ننسى تلك العيون الساهرة مع فلذات أكبادها أنّهم الآباء والأمهات.

وتخلل الحفل برنامج متعدد الفقرات تمثل بدخول أوائل الطلاب معتلين جسرًا، بالإضافة إلى أنشودتين منها ترحيبية حملت عنوان: "أهلاً ضيوفنا" و"صرح التفوق".

كما استمتع الجمهور بعرض فريق مدرسة التفوق للعبة التايكواندو، كما استمع الحاضرون إلى أنشودة باللغة الإنجليزية حملت عنوان: "أمي هي الأولى".

ولفت انتباه الحاضرين تلك الفقرات الأكروباتية بقيادة الفنان أحمد محسن والحركات البهلوانية التي رافقت الحفل، تلتها أغنية "عدن" أدتها طالبات مدرسة التفوق النموذجية، ثم مسابقة كرت الحظ التي نال جوائزها ثلاثة من الحاضرين، تلتها أنشودة "معلم الأجيال" أداء فرق الإنشاد التابعة للمدرسة.

وفي ختام الحفل تم توزيع شهادة العام 2012 / 2013م للطلاب الأوائل والطالبات الأول.

حضر الحفل مدير إدارة التعليم الأهلي والخاص الأخ جلال ذيبان والقنصل الصومالي بعدن أحمد حسن عبدي، وأولياء أمور الطلاب والطالبات من آباء وأمهات، حيث استمر الحفل ما يقارب 3 ساعات.

ورشة عمل حول تعزيز الشفافية والمساءلة في المشتريات العامة

■ عدن/ وداد شبيلي:
تصوير / محمد عوض

نظمت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GTZ برنامج الحكم الرشيد أمس ورشة عمل حول تعزيز الشفافية والمساءلة في المشتريات العامة بالشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في عدن ولحج أبين والبيضاء.

وشارك في الورشة التي عقدت ليوم واحد عدد من الجهات المعنية وذات العلاقة بالرقابة على المناقصات والمزايدات ومنظمات المجتمع المدني في محافظات عدن. ولحج وأبين والبيضاء وبرعاية الأخ المهندس عبد الملك أحمد العرشي رئيس الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات والأخ وحيد علي رشيد محافظ عدن.

وتهدف الورشة إلى المساهمة في خلق شراكة فاعلة بين الهيئة العليا للرقابة على المناقصات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للإسهام الفعال في تعزيز قيم الشفافية والمساءلة والنزاهة في مجال المشتريات العامة والمساهمة في رفع وعي عدد من المشاركين من القطاع الخاص وعدد من منظمات المجتمع المدني في مجال الشفافية ومكافحة الفساد حول إجراءات وسياسات المشتريات العامة والعمل على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في مجال المشتريات العامة كل في محافظتها ونطاق عملها الجغرافي بالإضافة إلى العمل على تحديد آليات التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من جهة والأجهزة الرقابية المختلفة وتحديد أوجه تنمية وتطوير تلك العلاقة بما يخدم تعزيز الشفافية في الإجراءات.

وفي الورشة ألقى الأخ أحمد الضلاعي وكيل محافظة عدن للاستثمار والتنمية كلمة أكد خلالها على أهمية هذه الورشة المتميزة في العمل التوعوي لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للرقابة على المناقصات والمزايدات الحكومية خاصة في ظل التحولات التي تشهدها بلادنا للوصول إلى الحكم الرشيد الذي يعمل على الاستفادة المثلى من المال العام والإدارة المتميزة وتوظيف الإمكانيات والقدرات في مكانها المناسب ، مشيراً إلى أن إدارة المال اليوم هي حجر الزاوية في توظيف إمكانياتنا وقدراتنا واهم القضايا التي تناولها قانون المناقصات في إطار تحول الرقابة إلى الشفافية في مجتمعنا اليمني.

هي إنشاء اللجنة العليا للمناقصات بقرار جمهوري وتبع ذلك إنشاء الهيئة العامة للرقابة على المناقصات موضحا أننا اليوم بحاجة إلى القضاء على الثغرات القانونية التي يعانيها المتناقصون والمتزايدون على المناقصات والمشتريات العامة للدولة وهذا لن يتم إلا بوثيقة مبادئ بين المتناقصين والمتزادين وهم من يعمل على البحث عن الثغرات في المناقصات والمزايدات ، مشيرا إلى أن اليوم توجد عدالة بين الجميع والهيئة استطاعت من خلال نزولها الميداني أن تحقق نتائج إيجابية .

وأضاف الأخ الضلاعي أنه من خلال هذه الورشة نهدف إلى خلق شراكة حقيقية مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للإسهام في البحث عن المعالجات المناسبة لسد هذه الثغرات التي يعاني منها المتزايدون وجميع الجهات المعنية يجب أن تتعاون للقضاء على بؤر الفساد التي تعتبر مسؤولية الجميع لإيجاد يمن قوي خال من الفساد ولن يتحقق ذلك إلا بتكاتف الجميع.

من جانبه أوضح الأخ المهندس عبد الملك العرشي رئيس الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات أن هذه الورشة تهدف إلى تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة في قطاع المشتريات الحكومية مشيراً إلى أن محاصرة الفساد الذي يستشري في كافة القطاعات هو مسؤولية الجميع موضحاً أن قانون المناقصات حقق الكثير من الإيجابيات منها الرقابة المجتمعية في القانون والرقابة الملزمة والقواعد التي تحكم فئات المتناقصين سواء دولة كانت أو منظمات مجتمع مدني أو قطاع خاص أو غيرها مشيراً إلى أن لقاء اليوم سيأخذ بعين الاعتبار مقترحات المشاركين في الورشة وتوجيهاتهم خصوصاً أن الهيئة في طريق وضع قانون جديد يراعي كل الثغرات ويحقق النزاهة والكفاءة يتيح فيها لمنظمات المجتمع المدني وصغار المقاولين القادرين على خلق المنافسة والاقتصاد الوطني.

وأضاف أن الهيئة ستسعى لتعزيز اللامركزية التي ستحكمها نتائج الحوار الوطني.

كما ألقيت في الورشة عدد من الكلمات من قبل الأخت رخصانة إسماعيل التي ألقت كلمة منظمات المجتمع المدني والأخ علي العمودي كلمة برنامج الحكم الرشيد والأخ محمد عمربا مشموس كلمة الغرفة التجارية بعدن وكلمة القطاع الخاص ألقاها الأخ صالح سليمان الميسري أشارت جميعها إلى أهمية تعزيز الشراكة بين الهيئة العليا للمناقصات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في مجال المشتريات والخروج برؤية وقانون يعطي منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص القدرة على المناقصة وتعزيز دور الاقتصاد الوطني والرغبة في تحسين نظم الإدارة العامة والتغيرات الجذرية في الأوضاع العامة من خلال خلق بيئة عمل تفاعلية وشراكة حقيقية بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص إزاء التحدي المهم في مجال المشتريات الحكومية.

وناقشت الورشة سبعة محاور رئيسية وهي نبذة مختصرة عن أهم مضامين قانون المناقصات والمزايدات رقم 23 لعام 2007م ولائحته التنفيذية فيما يخص تعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة على إجراءات عمليات المشتريات العامة ، بالإضافة إلى المحور الثاني الذي يتضمن نبذة مختصرة عن دورة المشتريات العامة بشكل عام وكذا المحور الثالث الذي يتضمن التعريف بأشكال وأسباب الفساد التي يمكن أن تحدث في المرحل المختلفة لدورة المشتريات العامة والمحور الرابع الذي يتضمن دور الجهات الرقابية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية الرقابة على إجراءات المشتريات العامة مع تحديد الأطر القانونية لعملها سواء تلك المحددة في قانون المناقصات أو غيرها من القوانين ذات العلاقة ويتضمن المحور الخامس دور منظمات المجتمع المدني والقطع الخاص في نشر الوعي بمضامين القانون ولائحته التنفيذية ونشر المعلومات ذات الصلة لضمان إشراك الجميع في عملية الرقابة على المشتريات العامة ويتعلق المحور السادس بوضع المقترحات لآلية التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من جهة الأجهزة الرقابية المختلفة وتحديد أوجه تنمية وتطوير تلك العلاقة بما يخدم تعزيز الشفافية في الإجراءات وتتضمن المحور السابع وضع مقترح للأطر العامة لبرنامج عمل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص خلال المرحلة المقبلة في تعزيز الشفافية في إجراءات المناقصات والمزايدات .

وخرجت الورشة بعدد من الآراء والمقترحات منها التعرف على أهم مضامين قانون المناقصات والمزايدات رقم 23 لعام 2007م ولائحته التنفيذية فيما يخص تعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة على إجراءات عمليات المشتريات العامة والتعرف على دورة المشتريات العامة بشكل عام بالإضافة إلى توضيح أهم خصائص وأشكال وصور الفساد التي يمكن أن تحدث في المراحل المختلفة لدورة المشتريات العامة وتحديد وشرح أهم الأدوار(الأدوات والوسائل) القانونية من قبل الجهات الرقابية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية الرقابة على إجراءات المشتريات العامة وتوضيح أهم الخطوات والآليات اللازمة لضمان التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من جهة والأجهزة الرقابية المختلفة بما يخدم تعزيز الشفافية في الإجراءات الخاصة بالمشتريات العامة وكذا وضع مقترح للأطر العامة لبرنامج عمل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص خلال المرحلة المقبلة في تطوير الشفافية في إجراءات المزايدات والمناقصات.

تدريب عشرين متدربة من الأشد فقرا في اتحاد نساء اليمن بتعز

■ تعز / حلمي محفوظ:

أقيمت أمس بمحافظة تعز الدورة التدريبية للتدبير المنزلي التي ينظمها فرع اتحاد نساء اليمن وينفذها المكتب التنفيذي للاتحاد بدعم من الحكومة الهولندية وبالتعاون مع كير ومؤسسة تنمية القيادات الشبابية لـ 20 متدربة من الأشد فقرا في مديريتي المسراخ والتعزية.

وفي افتتاح الدورة أكدت رئيسة فرع الاتحاد نبيهة طارش إن الورشة تستهدف مديريتي المسراخ والتعزية للأشد فقراً لمساعدتهم في تحسين معيشتهم في إنتاج الحلويات والبسكويت وبيعها .. مشيرة إلى إن الاتحاد يسير وفق هدف واحد هو إيجاد مشاريع ودعم المرأة لتحسين مستواها اقتصاديا واجتماعيا .. لافتة إلى أن الدورة بدأت بعد تجهيز مطبخ الاتحاد بكل مستلزماته من فرن وأدوات مطبخ

تتمات الصفحة الثالثة.. تتمات الصفحة الثالثة.. تتمات الصفحة الثالثة.. تتمات الصفحة الثالثة..

سلمها القربي..

حضر الجلسة من الجانب اليمني رئيس دائرة الجزيرة والخليج بوزارة الخارجية عبدالرحمن الشرعبي والقنصل العام لبلادنا في دبي محمد صالح القطيش ، والوزير المفوض عبدالحكيم الاريباني القائم بأعمال السفارة بالإنابة في أبو ظبي ، ورئيس الدائرة السياسية برئاسة الجمهورية سقاف عمر السقاف، والسكرتير الأول أحمد محمد البابلي عضو دائرة مكتب وزير الخارجية والملحق الدبلوماسي بوزارة الخارجية أحمد العمري.

كما حضرها من الجانب الإماراتي، وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور محمد قرقاش، ومساعد الوزير للشؤون السياسية طارق الهيدان ، ومدير إدارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية جاسم الخلوفي ، ومدير إدارة التعاون الأمني والدولي بوزارة الخارجية الإماراتية و محش الهاملي.

عبد العزيز المفلحي..

ودليلها الآخر المُتصل بدّات الحلقة ؛ إن أردنا أن نعرف ، هو استهداف (العم ناصر) شقيقه المعروف ببساطة وتلقائيّة تعامله مع كل من يجده ، وبحله مشاكل الناس ، ونجل هادي الأكبر(جلال) هو الآخر لم يسلم من هذا المخطط لأهداف معروفة مُسبقاً ، أقول هذا ليس دفاعاً عن الرجل ، فلست بحاجة لأن أدافع عن أحد ، بل من قبيل التوضيح والنصح لمن لا يعلم ، والواقع مفضوح أمام الجميع ، وحتى لا نكتشف متأخرين فنندم حين لا ينفع الندم .

إعلان جمعية

تعلن وزارة الشؤون الاجتماعية العمل واللجنة التحضيرية لجمعية أمل الدمنية التنموية الخيرية بأنه تقرر عقد الاجتماع التأسيسي للجمعية يوم الثلاثاء الموافق11 / 6 / 2013م وذلك في تمام الساعة الرابعة عصراً بمقر الجمعية بجانب سلاح المهندسين المكان مديرية دار سعد وذلك لمناقشة مشروع النظام الأساسي وانتخاب هيئة إدارية ولجنة رقابة وتفتيش للجمعية .

فعلى الإخوة الأعضاء المقيدة أسماؤهم بكشوفات المؤسسين الحضور في الزمان والمكان المحددين بهذا الإعلان علماً بأن الانتساب سيظل مفتوحاً حتى موعد عقد الاجتماع .

البقاء لله

نتقدم بأحر التعازي والمواساة القلبية إلى أسرة المغفور له بإذن الله تعالى

صبري أحمد عبدالله الوهاشي

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان... «إنا لله وإنا إليه راجعون»

المعزون: الوالد العزيز محمد حسن صالح وصلاح محمد حسين وأحمد وعبد الحكيم وفتحي الخولاني وعائلة ياسين عباد وعائلة الطاعزي وعائلة احمد عبدالله وعائلة حسن علي طالب ، أحمد علي راجح وأولاده والخضر سعيد وأولاده وعائلة نبيل عبده عثمان وعائلة خالد عبده عثمان.

إعلان أراض

يعلن مكتب الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني م / عدن بأنه تقدم إليه الأخ محمد عبده نعمان الحكيمي يحمل بطاقة شخصية رقم 03010087264 عن الأخ/ درهم عبده نعمان علي بطلب استخراج صورة طبق الأصل لعقد التأجير مرجع / أراضي / 6698 للبقعة رقم (1) بجانب وزارة الإنشاءات خور مكسر باسم الأخ درهم عبده نعمان علي.

والصادر بتاريخ 2/ 2 / 1993م فمن عثر عليه أو من له وجه اعتراض شرعي عليه التقدم إلى مكتب الهيئة الواقع في المعلا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا الإعلان ما لم سيتم منح المذكور بدلاً عن مفقود.

تسجيل عقار

تعلن الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني فرع (عدن) التالي: استناداً للمادة (23) من القانون رقم (39) لسنة 1991م بشأن السجل العقاري بأنه تقدمت إليها الأخت نعمة مثنى هادي بن هادي بطلب تسجيل العقار رقم 14 بلوك أتش H شارع الرصافي وحدة محمد عبدالولي المعلا م / عدن بموجب شهادة تمليك مسكن شخصي رقم (1393) صادرة بتاريخ 15 / 1 / 83م.

وعليه فمن له اعتراض على التسجيل مؤيد بالمستندات والوثائق التقدم إلى الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني خور مكسر خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان ما لم سيتم التسجيل.

بعد دعوات جهاد المناكحة

السلفيون ينشرون (الجنس الحلال) في جامعات تونس.. بقية من صـ 1

ولا يعد الزواج العرفي سوى إضفاء «شرعية مزعومة» على «الزنا» في مجتمع كثيرا ما افتخر بحرية المرأة وبحقوقها الشخصية، الأمر الذي أشعل جدلا حادا في صفوف رجال الدين والسياسيين والمثقفين والحقوقيين.

المحامي والحقوقي ساسي بن موسى أكد أن الزواج العرفي هو «زواج ممنوع لأنه زواج على خلاف الصيغ القانونية ويعاقب عليه القانون، إذ يعتبر حسب الفصل 36 من قانون الحالة المدنية والفصل 31 باطلا ويعاقب الزوجان بالسجن مدة ثلاثة أشهر».

وبرأي المفتي التونسي عثمان بطيخ فإن الزواج العرفي ليس سوى «زنا و خناء و سفاحا» لغياب أركان الزواج الصحيحة و شروطه.

ويؤكد المفتي التونسي أن «الإسلام بريء من إباحة هذا النوع من العلاقات».

ومن جهته شدد المحامي ذو التوجّه الإسلامي عبد الفتاح مورو على أن «الزواج العرفي ليس سوى محاولة لإعطاء شرعية وهمية لعلاقات جنسية خارج إطار مؤسسة الزواج».

وخاطب مرور السلفيين قائلا «إني أريد أن أقول لهؤلاء الشباب بكل صراحة احذروا لأن علاقات الزواج التي تدّعون إقامتها تحت مسمّى «العرفي» هي علاقات غير شرعية و باطلة و فيها اعتداء على حرمة أخواتكم و بناتنا الفتيات اللواتي يقع التغرير بهن و الإيحاء لهن بأن مجرد إبرام «عقد» شفوي يحضره شاهدان كاف لتشريع علاقات جنسية و حياة دائمة بين الرجل و المرأة رغم عدم توفّر بقية أركان الزواج».

وكان حزب «تونس الخضراء» دق ناقوس الخطر مطالبا وزارتي العدل والداخلية ورئاسة الحكومة بإجراء بحث عاجل واتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بحماية المرأة التونسية والأسرة لما قد ينتج عن هذا الزواج غير القانوني من بث للفتنة داخل المجتمع وبروز العديد من المشاكل الاجتماعية والنفسية الخطيرة على تماسك العائلات التونسية.

أما المحللون السياسيون والمثقفون فحذروا من أن الزواج العرفي هو «مدخل» يهدد مكاسب المرأة التونسية التي ضمنها قانون الأحوال الشخصية الصادرة عام 1956 وفي مقدمتها الزواج المدني الذي يكفل حقوقها ويمنع تعدد الزوجات.

ويؤكد المحلل السياسي زياد كريشان (رئيس تحرير جريدة المغرب) أن الزواج العرفي أصبح «المدخل الرئيسي إلى تشريع تعدد الزوجات أي الإلغاء العملي لقانون الأحوال الشخصية الذي اكتسبت بفضله المرأة التونسية وضعا حقوقيا فريدا من نوعه في العالم العربي الإسلامي».

ويمنع قانون الأحوال الشخصية وكذلك القانون الجزائي الزواج العرفي باعتباره زواجا «على غير الصيغ القانونية».

ويرى كريشان إن هناك أوساطا لا تعترف بقانون الأحوال الشخصية «باعتباره يخالف جوانب من الشريعة» الإسلامية في نظرهم، ولم يتردد كريشان في القول إن «أوساطا قريبة» من حركة النهضة الإسلامية التي تقود الائتلاف الحاكم «لمحت إلى أن الزواج العرفي صحيح شرعا» وأن «تيارات مهمّة داخل النهضة ترى أن قانون الأحوال الشخصية بمنعها تعدد الزوجات والتطليق قد خرجت عن التعاليم الإسلامية».

وتبدو ظاهرة انتشار الزواج العرفي «سوسا» ينخر تونس البورقيبية التي قننت الأحوال الشخصية في إطار قانون مدني تنظمه مؤسسات دولة المواطنة.

يقول الباحث في العلوم الاجتماعية عبد الستار النجار إن انتشار «ظاهرة الزواج العرفي تزامنت مع وهن مؤسسات الدولة وما رافقها من تفكك اجتماعي» مشددا على أنه «أمام ضعف الدولة وهيئاتها الأساسية يصبح من الصعب تتبع مخالفي القانون خاصة إذا كان ذلك في الحياة الخاصة وخلف الأبواب الموصدة».

وحذرت الناشطة الحقوقية مريم كمون رئيسة جمعية «نساء تونس» من التداعيات الاجتماعية للزواج العرفي ملاحظة أن «المدافعين عن الزواج العرفي ينتمون إلى حركات الإسلام السياسي وخاصة السلفيين الذين يتخذون من المذهب الوهابي والإسلام الخليجي مرجعية لهم».

وتضيف كمون «لكأننا أمام عملية نخر لمكاسب المرأة التونسية ومكاسب المجتمع الحداثية من خلال عملية استيراد للإسلام السلفي على حساب المذهب المالكي نتيجة الزيارات المتتالية للدعاة المشارقة والخليجيين لتونس وكذلك نتيجة فتاوى دعاة الفضائيات السلفية».

ويجمع المتابعون للشأن التونسي على أن خطورة الزواج العرفي تتجاوز خرق قانون الأحوال الشخصية الذي لا يسمح إلا بالزواج المدني إلى نسف مقومات المجتمع التونسي وقيم الحداثة التي ناضل من أجلها المصلحون والمفكرون والفقهاء المستنيرون محذرين من أن استفحال الظاهرة تمهد الطريق أمام الجماعات السلفية إلى تنفيذ «ردة اجتماعية وثقافية» وبناء مجتمع سلفي.

إعلان قضائي

تنظر الشعبة المدنية الثانية بمحكمة استئناف عدن القضية رقم 32 لسنة 1432هـ أطرافها كل من المستأنف شركة أولاد ثابت ضد المستأنف ضده منيف محمد صالح ياقوت ونظرا لكون المذكور أعلاه متخلفاً عن حضور الجلسات ولا يعرف له عنوان لذا قررت الشعبة في جلستها المنعقدة بتاريخ 26 / 5 / 2013م بإعلانه بالطريقة البديلة علماً أن الموعد القادم بتاريخ 1 / 9/ 2013م.

القاضي / أحمد عوض عاطف
رئيس الشعبة المدنية الثانية بمحكمة استئناف عدن

إعلان عن وظائف

يعلن المعهد الجديد أنه سوف يفتح قريباً في المنصورة وبحاجة إلى المدرسين ذوي الخبرة وأيضاً سكرتيرة لديها خبرة في مايكروسوفت/ ورد/ أكسل.
ويرجى الاتصال على (738307278).
لإجراء المقابلة وذلك بعد الحصول على موعد محدد.

14 أكتوبر
تصدر عن مؤسسة (14 أكتوبر) للصحافة والطباعة والنشر
Email: 14october@14october.com

نائب رئيس التحرير
نجيب محمد مقبل
n . moqbil@gmail . com

مدير التحرير
محمودغلام حسن

نائبا مدير التحرير
أثمار علي هاشم
عبدالرؤوف هزاع

سكرتير التحرير
عبدالله قائد علي

الإدارة الفنية

المستشار الفني
منصور عبدالخالق

مدير الإخراج الصحفي
رامي قيس أحمد

نائبا مدير الإخراج الصحفي
اقبال العولي
أكرم رياض شرف

الموقع الإليكتروني
www.14october.com

المعلا - عدن الجمهورية اليمنية ، تلفون: 240085-247558-241332-247297
فاكس: 240550-247559 ص.ب: 5487
مكتب الإعلانات: 248050 - 222609 البريد الألكتروني: Adv@14october.com
المبيعات التجارية: 241186 العلاقات العامة: 243029 مكتب صنعاء: تلفون: 249348 فاكس: 249338 لحج: 503729
منطقة ذمار: 420888 مكتب تعز: 200478
الحديدة: 240015 - المكلا: 300666